التعاون في عقوبات جرائم الاغتصاب

مها فهد الحجيلان

بدأنا نقرأ مؤخراً عن العقوبات المقررة على بعض المجرمين من مرتكبي جرائم الاغتصاب والزنا واللواط. ورغم اختلاف تلك الأحكام من حالة إلى حالة، وهو أمر طبيعي، إلا أنه يلاحظ أن أغلب تلك الحالات يكون العقاب فيها أقل من المتوقع مقارنة بالجريمة التي يرتكبها المجرم أو المجرمون.

فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة (الرياض) في الأول من مارس ٢٠٠٧م خبرا مفاده أن محكمة التمييز صادقت على الحكم الصادر بحق رجلين سعوديين أقدما على خطف حدث واغتصابه. والحكم يقتضي سجن كل واحد منهما أربع سنوات. ويكمل الخبر بأن شخصين يستقلان سيارة صغيرة استوقفا طفلا بعد خروجه من المدرسة وأركباه في سيارتهما بالقوة واتجها به لأحد الأحواش القريبة وهناك أقدما على فعل الفاحشة به ثم أعاداه لموقع قريب من مقر سكنه.

وهناك أحكام شبيهة بهذا الحكم تنشر في الصحف بين فترة وأخرى؛ وهي أحكام تبدو هشة وضعيفة إذا قارناها بفظاعة الجريمة المقترفة. بل ربما تعطي انطباعا سلبيا لدى المجرمين يشجعهم على مثل هذه الجرائم التي يحكم فيها على جريمة خطيرة تزلزل كيان المجتمع بأكمله بالسجن فقط أربع سنوات قابلة للتخفيض إذا تصنع هذا السجين تحسين سلوكه وحفظ بعض السور لكي يوهم بأنه قد تحول إلى إنسان صالح.

أعتقد أنه حان الوقت لمراجعة مثل هذه الأحكام والاستعانة بالقرائن والأدلة الحديثة التي تساعد على تحديد العقوبة المناسبة لكل جريمة. فهناك عقوبات قد تكون أكبر من الجريمة وبالمقابل ثمة عقوبات بسيطة كعقوبات الاختطاف والاغتصاب وما يرتبط بها من إرهاب وتدمير للأنفس.

إننا نكن الاحترام والتقدير للأحكام الشرعية وللمحاكم في بلادنا ونتوقع منها أنها أقرب إلى العدل والإنصاف ومراعاة ظروف الجرائم والمجرمين والضحايا. ولكن مثل تلك الجرائم المفجعة والضحايا المتضررين أضرارا مستديمة تجعلنا في حيرة من تلك الأحكام ومن مسوغاتها القانونية والإنسانية.

ولهذا يحق لنا التساؤل عند قراءة مثل تلك الأحكام التي تبدو لنا أنها ميسرة: هل فكر القاضي أو القضاة الكرام في الأثر التدميري الواقع على الضحية؟ وهل حسبوا حساب إمكانية معاودة المجرم لاقتراف هذه الجريمة مع ضحايا جدد؟ وما التعويض المناسب الذي يمكن أن يعطى للطفل ولأسرته المكلومة؟ وهل وضع في عين الاعتبار معالجة هذا الطفل جسديا ونفسيا وإخضاعه للإشراف والرعاية الطبية والنفسية والعقلية الملائمة؟

إن هذا الطفل البريء الخارج لتوه من مدرسته والأمل يملأ فؤاده بيوم سعيد وبحياة مرحة يفاجأ بمن يستغل براءته ويحاصره ثم يختطفه؛ وما رافق ذلك العنف من رعب وإرهاب لهذا الطفل. ويزداد الأمر فظاعة حينما يغتصب هذا الطفل من رجلين يتناوبان عليه ثم يعيدانه جسدا كالقماش البالي وروحا محطمة ومدمرة دمارا سيستمر معه إلى الأبد.

ولو تأملنا الجريمة السابقة ووضعناها موضع دراسة وتحليل بشكل عاجل؛ لوجدنا أن هناك عدة جرائم ارتكبت مع بعضها وكل جريمة وحدها تقتضي عقوبة صارمة؛ ومنها: (١) استدراج طفل بريء والتغرير به، (٢) استخدام العنف الجسدي في إرغام الطفل على الركوب في السيارة، (٣) اختطاف طفل والهروب به إلى مكان مجهول، (٤) إدخال الرعب على نفس الطفل أثناء الهرب به، (٥) اغتصاب الطفل عدة مرات، (٦) إرهاب الطفل، (٧) تدمير حياة الطفل النفسية وجلب الأمراض المتتالية إليه.

ومن يدرس القانون الجنائي في كثير من دول العالم ويتابع تعامل المحاكم مع هذا النوع من الجرائم يلاحظ أن هذه الجرائم تقتضي عقوبات مستقلة ثم مجتمعة مع بعضها تدون بوضوح ضمن قرار العقوبة الرسمي الصادر من المحكمة. ولكن قرار العقوبة الصادر عندنا والذي تعلنه الصحف لا يتضمن في الغالب التفاصيل القانونية بل يقرر الصيغة النهائية للعقوبة؛ وهذا ما يبعث على التساؤل إن كانت بعض تلك الجرائم قد حذفت أو لم ينظر فيها أصلا أو أنها خففت أو دمجت مع جريمة أخرى؛ وغير ذلك من الاستفسارات التي تتبادر إلى أذهان الناس وهم يقرأون مثل تلك الأحكام بدون تفصيل في مقابل قراءة ملابسات الجريمة بتفصيل أوضح!

أعتقد أن وزارة العدل وهيئة القضاء العليا والجهات القانونية قادرة على مراجعة مثل هذه الأحكام ودراستها وربطها بالواقع وبالمعطيات الحديثة لتقنية العصر. فمثلا اشتراط وجود أكثر من شاهد عيان حسي يكون قد اطلع على ممارسة العمل الجنسي لكي تثبت الإدانة ربما يستعاض عنه بما يثبته التقرير الطبي ونتائج الحمض النووي للشخص (دي إن أي) وما يرتبط بذلك من معلومات التحقيق الجنائي ومعلومات الشهود وأي أدلة أخرى بما في ذلك سجل الهاتف أو الكمبيوتر أو غير ذلك من الوسائل التي تعتبر إما قرائن أو أدلة تثبت أو تنفي الجريمة وما يرتبط بها من أطراف.

وربما يكون هذا من الموضوعات الفقهية التي تحتاج إلى قرارات من هيئات دينية وعلمية متخصصة؛ ولكنه موضوع مهم لا يقل أهمية عن موضوعات المال وزراعة الأعضاء وغير ذلك من القضايا الجديدة على الفقه القديم والتي كان للفقهاء المحدثين فيها آراء تناسب العصر وتراعي ظروفه وحاجته.

ولا شك أن موضوع الحمض النووي – الذي يظهر أنه لم يعتمد في المحاكم بعد – بحاجة إلى أن يشترك في بحث اعتماده كل من العلماء المتخصصين في الطب والبيولوجيا مع علماء الدين والقضاة لكي يتوصلوا إلى حقيقة هذا المعطى العلمي وهو أنه يعتبر دليلا قويا لا يخالجه الشك في تحديد الشخص أو الأشخاص المطلوب التعرف عليهم بدقة علمية تفوق المعطيات الأخرى المتاحة كالشهود والوثائق مثلا.

ومما يمكن ذكره هنا أن هناك رغبة أكيدة من كثير من الناس ومن المجتمع ورجال القضاء أنفسهم في ضرورة مراجعة بعض الأحكام وأساليب الحكم والمقاضاة وبخاصة في القضايا التي تستجد مع مرور الزمن ومع تغير الحياة وظروفها وأساليبها. فالعقوبات تعتبر من الروادع للجرائم التي أقرها الشرع الإسلامي وعدد من الأنظمة العالمية؛ ويجب أن يشترك مجموعة من المعنيين في تقريرها دون أن تترك لشخص واحد قد يجتهد أو قد يرى الأمر من زاوية ويغفل زاوية أخرى بسبب جهده البشري الضعيف أو كثرة العمل والضغوط الروتينية في إجراءات المحاكمات والتحقيق.

إن الهدف في النهاية من العقوبة هو توفير حماية مناسبة للأفراد وللمجموعات وللمجتمع وللأمة بأكملها من الضرر الواقع عليها أو المحتمل وقوعه وفق مسوغات وقرائن وأسباب معينة. كما أن الهدف من المحاكمة ومقاضاة الشخص أو الأشخاص هو محاولة الوصول إلى العدالة والبعد عن الظلم والجور في حق أي شخص أو مجموعة. ومن هنا جاء هذا الاقتراح وهذه الملاحظات التي تؤمل كاتبة هذه السطور أن تلقى الصدر الرحب لدى المسؤولين المعنيين بمتابعة الأحكام القضائية والمهتمين بضرورة إحقاق الحق ونصرة المظلومين ورفع الأذى عن الضحايا في المجتمع.

نقلا عن صحيفة "الوطن" السعودية

الاستثمار السياحي.. قطاع اقتصادي واعد في دولة البحرين 2001

المنامة / بنا :

تعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تعتمد عليها مملكة البحرين في دعم مسيرة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل اعتمادا على ما تنفرد به من مزايا طبيعية وجغرافية وبشرية أهلتها لان تكون أحد أهم مناطق الجذب السياحي في المنطقة خاصة مع وجود مناخ سياسي واقتصادي يؤمن بأهمية دور الاستثمار السياحي في عملية التنمية الشاملة.

ويأتي اهتمام مملكة البحرين بدعم الاستثمار في القطاع السياحي من منطلق أن القطاع السياحي يتميز بمجموعة من السمات المهمة في عملية التنمية ومنها أنه أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق قيمة مضافة غير منظورة للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع التجارة لان السياحة تساهم في زيادة حركة البيع والشراء في البلاد من خلال زيادة عدد الزائرين الأمر الذي يساهم في رواج الحركة الاقتصادية ككل في المملكة كما أنه يسهم في إيجاد وظائف للمواطنين مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة فضلا عن أن المردود المالي للسياحة يساهم في أحداث توازن في ميزان المدفوعات لمواجهة الآثار السلبية التي تنتج عن تحويلات العاملين الوافدين الى الخارج.

وفي إستراتيجيتها لدفع القطاع السياحة تعتمد البحرين على مجموعة من المقومات والإجراءات التي جعلتها موضع أنظار وكالات السفر والسياحة العالمية ومنها.

الموقع الاستراتيجي

تمتلك البحرين للعديد من الأماكن السياحية الترفيهية والأبنية والآثار التاريخية وغيرها من المقومات مثل كرم الضيافة ومشاعر الود والترحاب التي يتسم بها الشعب البحريني.

توافر خدمات الاتصال الحديثة: وهي الخدمات المصرفية والمالية وشركات التأمين التي تمثل البنية الأساسية الرئيسية لدعم أي نشاط اقتصادي وتمثل عنصر جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعدد مجالات السياحة

تتعد السياحة فيها قد تكون السياحة العلاجية والثقافية والرياضية وسياحة المعارض والمؤتمرات إضافة الى وجود خدمات سياحية حديثة تتمثل في مجموعة من الفنادق العالمية الفخمة والمنتجعات البحرية.

يعد قيام الحكومة بفتح أبواب الاستثمار في المجال السياحي وتقديم التسهيلات الممكنة أمام رجال الأعمال البحرينيين والخليجيين من أحد أهم الوسائل التي لجأت إليها لدعم ذلك القطاع وهو ما يدلل عليه انشاء منفذ المحطة الواحدة الذي يهدف لتشجيع الاستثمار بشكل عام ويتم من خلاله استخراج كافة التراخيص.

وتهمل الدولة على الاهتمام بدور القطاع الخاص كحليف استراتيجي في عملية التطوير السياحي الى جانب تكوين المراكز المختلفة لتوفير المعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي للمستثمرين والزائرين.

العمل وفق إستراتيجية

حيث تعمل على انشاء مدروسة للترويج للإمكانيات التي تتميز بها البحرين في القطاع السياحي من خلال توضيح الحقائق بشأن أهمية الانفتاح السياحي على الخارج والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى بما ينعكس على معاملة السائح منذ لحظة دخوله الى المملكة وحتى مغادرته.

وقد ساهمت هذه المزايا والإجراءات في الترويج للمملكة كمركز سياحي متميز في المنطقة حتى أضحت البحرين بحق درة الخليج والجهة المفضلة من قبل المستثمرين الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في مصلحة الاقتصاد الوطني ويتيح الفرصة للشركات الاستثمارية الوطنية والإقليمية والدولية للمشاركة في ترويج البحرين كموقع متميز للاستثمارات السياحية كما أثمر أيضا عن ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي حيث أصبحت تزيد على تسعة في المائة ووصل متوسط العائد منها الى ما يزيد على مليار دولار سنويا وتستقبل المملكة حوالي ثلاثة ملايين سائح سنويا.

ولاشك أن كل هذه التسهيلات والإجراءات ساهمت في دعم ثقة المستثمرين والبنوك والشركات في البحرين كدولة سياحية وكانت بمثابة المحرك الرئيسي لما تشهده المملكة من طفرة في عدد المشروعات السياحية العملاقة التي تقام بها حاليا والتي من أبرزها.

مشروع الرفاع فيوز

وهو مشروع ضخم يتضمن انشاء مجمع سكني خاص مكون من 900 منزل على أرفع مستوى من التصميم والتشييد مقامة كلها حول أراضي مضمار جولف يصلح لاستضافة بطولات رابطة لاعبي الجولف المحترفين وتبلغ تكلفته حوالي 300 مليون دولار أمريكي.

وستكون المنازل في المجمع مقسمة الى ثلاثة أحياء سكنية محاطة بمناطق جمالية تم تخطيطها لتجمع بين مناظر الواحات الخلابة والحدائق الزمردية والبحيرات ويتمتع كل منزل بإطلالة مفتوحة على ملاعب الجولف أو المساحات الخضراء كما يتضمن المجمع باقة منوعة من تصميمات الفيلات تجمع في تشكيلاتها المعمارية بين الطابع المعاصر والمميز لكل من الشرق الأوسط ودول الحوض المتوسط ويتم في عملية بناء المجمع استخدام مواد تراعى المحافظة على البيئة وتأخذ في الحسبان مناخ البحرين وتراثها الثقافي.

مشروع درة البحرين

وهو أيضا مشروع واعد ومتميز حيث تزيد تكلفته على المليار دولار ويقام مناصفة بين الحكومة البحرينية وبيت التمويل الكويتي في المنطقة الواقعة جنوب شرقي البحرين وقد تم تصميمه على شكل جزر ليكون منتجعا سياحيا فائقا بمواصفات عالمية ولتأمين مستوى من الرفاهية لا يضاهى في الشرق الأوسط حيث يستوعب حوالي 33 ألف مقيم بشكل دائم إضافة الى خمسة آلاف زائر يوميا وتبلغ مساحته نحو مليوني متر مربع تشمل أراض ومساحات بحرية سيتم ردم الجزء الأكبر منها وفقا للمخطط الرئيسي للمشروع ومن المتوقع الانتهاء منه في عام 2009م.

وبحسب المخطط الرئيسي للمشروع فان نحو نصف مساحته ستخصص لأنشطة الرياضة والترويح ومساحات خضراء إضافة الى ملعب الجولف والمنتزه الرئيسي وستحتل المساحة المخصصة للأغراض السكنية نحو ربع مساحة الموقع معظمها مخصص للفيلات الفاخرة بينما ستخصص الأرض المخصصة للأغراض التجارية والفنادق والخدمات العامة جزءا صغيرا ويقام المشروع على شكل قوس مكون من ست جزر مرجانية وقوس أخر على هيئة خمس من الزهور ومنتجعا وجزيرة فندقية على شكل هلال وملعب جولف عالمي ومارينا للرياضات البحرية.

شركة "فارس" للاستثمار السعودية تستثمر 600 مليون ريال لبناء 1400 وحدة سكنية في تبوك

دبي /وكالات:

تعتزم شركة فارس السعودية للإسكان استثمار نحو ٦٠٠ مليون ريال (الدولار =٣,٧٥ ريالات) في مجال بناء الوحدات السكنية وبيعها بنظام التأجير المنتهي بالتمليك على مدى ٢٥ عاما، وذلك من خلال بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية في منطقة تبوك.

وأكد مدير عام شركة (فارس) السعودية للإسكان عبد الرحمن العيد، أنهم بحثوا مع عدد من المسؤولين في الغرفة التجارية الصناعية في تبوك وعدد من الرجال الأعمال في المنطقة، إمكانية الاستثمار في هذا المجال ومعرفة رغبات الجميع حول بناء المساكن، مفيدا أن الشركة تستهدف بناء ٢٠٠ فلة سكنية و ٤٥٠ شقة كمرحلة أولى، وسيبدأ التنفيذ بعد نحو شهرين، مشيرا إلى أن مدة المشروع تصل إلى ١٨ شهرا.شوقال –بحسب تقرير للزميل نواف العنزي نشرته جريدة "الاقتصادية" السعودية الجمعة ٩-٣-٢٠٠٧ – إن هناك ٢٦ نموذجا إضافة إلى المعارض التجارية وشقق التمليك، وسيكون الشراء على أقساط ميسرة ودون دفعه أولى وعلى مدى ٢٥ عاما. ونوه العيد بما تتميز به منطقة تبوك وتوافر مناخ استثماري جيد يشمل جميع البنية التحتية الأساسية.

وكانت الغرفة التجارية الصناعية في تبوك قد نظمت لقاء لرجال الأعمال مع مسؤولي الشركة لتقديم عرض عن المشاريع التي تعتزم إقامتها في تبوك، حيث يستهدف هذا المشروع شريحة الموظفين، بحيث يتم البيع عن طريق أحد البنوك السعودية.

وأوضح رئيس مجلس الغرفة التجارية الصناعية في تبوك محمد حماد الوابصي، أن المسؤولين في الشركة تحدثوا عن فكرة المشروع الذي نتوقع في حال تنفيذه أنه سيوفر عددا كبيرا من الوحدات السكنية بأسعار تناسب الجميع،

شركة "داماك" الإماراتية تبيع 500 شقة بمشروع "ليك سايد" في دبي خلال ساعتين

دبي /وكالات:

قال رئيس مجلس إدارة داماك العقارية الإماراتية حسين سجواني إن الشركة باعت خلال ساعتين من اليوم الأول من فتح باب الحجز في مشروع "ليك سايد" بدبي (Lake Side) نحو ٥٠٠ وحدة سكنية من أصل ١٦٠٠ وحدة يتكون منها المشروع.

وأضاف سجواني "مع نهاية اليوم الأول نتوقع أن يتجاوز عدد الوحدات السكنية التي تم بيعها ألف وحدة، وأضاف سجواني "يسرنا هذا الإقبال الكبير، حيث كانت منذ الصباح. الباكر طوابير من الراغبين في تملك الشقق في المشروع، والطلب فاق كل التوقعات كما أن فريق المبيعات تلقى خلال الفترة الماضية اتصالات كثيرة تطلب المزيد من التفاصيل عن المشروع. وبدأت عمليات البيع أمس الخميس ٨-٣-٢٠٠٧.

وذكر بحسب تقرير للزميل عماد دويكات نشرته جريدة "الخليج" الإماراتية أمس الاول الجمعة أن هذا الإقبال إنما يدل على ثقة المستهلك بالجودة العالية التي تقدمها الشركة في مشاريعها وعلى قوة السوق العقاري في دبي، مشيرا إلى أن اتفاقيات تمويل للشقق وقعتها الشركة مع بنكي أبوظبي الوطني وأبوظبي التجاري.

ويتكون مشروع "ليك ساید" والذي يقع على شارع الإمارات بالقرب من منطقة الإنتاج الإعلامي الدولية من برجين مؤلفين من ٢١ طابقا وبرجين آخرين من ٢٢ طابقا، ويتضمن شقق الاستوديو والغرفة الواحدة بتصميم يضع المساحة في مقدمة أولوياته وتبدأ أسعار الشقق في ليك ساید من ٣١٩ ألف درهم (الدولار =٣,٦٧ دراهم) .

أخبار متفرقة

13 سعوديا و 5 إماراتيين و 4 كويتيين في نادي "المليار دولار" لعام 2007

نيويورك /وأس:

ضمت القائمة الجديدة لمجلة "فوربس" الأمريكية لأكبر الثروات في العالم للعام ٢٠٠٧ والتي لا يحظى بعضويتها إلا من يمتلك مليار دولار كحد أدنى ١٣ سعوديا، ما أهل المملكة لتصدر دول الخليج من حيث عدد المليونيرات من أبنائها، وأهلها أيضا لاحتلال المركز الثاني بعد تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وضمت القائمة –التي أعلن عنها الجمعة الماضي أيضا 5إماراتيين، و٤ كويتيين، فيما لم يظهر بها أثرياء من البحرين وقطر وسلطنة عمان.

وتصدر الأمير الوليد بن طلال قائمة الأثرياء العرب بثروة بلغت ٢٠,٣ مليار دولار، وجاء هذا العام في المركز الـ ١٣ عالميا –وفقا للقائمة التي نشرتها المجلة، وحصلت "الأسواق.نت" على نسخة منها– فيما حل ثانيا الملياردير الكويتي ناصر الخرافي والعائلة بثروة تقدر بـ ١١,٥ مليار دولار، واحتل المركز ٥٢ عالميا، وفي المرتبة الثالثة جاء المصري نجيب ساويرس بثروة قيمتها ١٠ مليارات دولار، أهلته لاحتلال المركز ٦٢ عالميا.

والسعوديون الـ ١٣ بالإضافة للأمير الوليد هم محمد العمودي (٨ مليارات دولار)و معن الصانع ٧,٥ مليار، وسليمان الراجحي ٧,٤ مليارات، وصالح الراجحي، ٤,٤ مليارات، وصالح كامل ٣,٥ مليار، وخالد بن محفوظ والعائلة ٣,١ مليارات، وعبد الله الراجحي ٢,٦ مليار، وسعد الحريري اللبناني الأصل، والذي يحمل جنسية سعودية – كما صنفته المجلة– ٢,٣ مليار وأخوه أيمن ١,٦ مليار، ومحمد الراجحي ١,٥ مليار، وسليمان القصيبي ١,٤ مليار، ومحمد بن عيسى الجابر مليار دولار.

أما الإماراتيون الخمسة فهم عبد العزيز الغرير (٨ مليارات دولار) وعبد الله الفطيم ٣ مليارات، وماجد الفطيم ٢,٥ مليارات، وخلف الحبتور ٢,٥ مليار أيضا، ومهدي التاجر مليار واحد. والكويتيون الأربعة هم، بالإضافة للخرافي، باسم الغانم (١,٦ مليار) و قتيبة الغانم ١,٦ مليار، ومحمد البدر ١,٤ مليار .

مصرف الريان القطري يعتزم إصدار صكوك لتمويل مشروع عقاري

المنامة /وكالات:

يعتزم مصرف الريان – ثاني أكبر بنك إسلامي في قطر من حيث القيمة السوقية للاسهم – بيع صكوك إسلامية لتمويل مشروع عقاري بكلفة ٢,٢٥ مليار دولار في قطر.

وقال الرئيس التنفيذي للمصرف عادل مصطفوي إن حصيلة بيع السندات ستستخدم في مشروع "لوسيل" الذي يطوره البنك مع شركة ديار القطرية للاستثمار العقاري. ويبلغ الحجم المعتاد لإصدار الصكوك حوالي ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر.

وأضاف مصطفوي أن هناك صكوكا أخرى يعمل المصرف على إصدارها في الوقت الراهن وسيعلن عنها في نهاية الربع الاول من العام وبداية الربع الثاني. وسيمول مشروع "لوسيل" على كورنيش الدوحة الذي يضم فنادق ومطاعم من خلال مزيج من اصدارات السندات والاسهم ومن المقرر أن يستكمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وأوضح أن الصكوك ستمثل نسبة ضئيلة من تمويل المشروع.

إمارة دبي تنجز مشروع دراسة جودة مياه خور دبي

دبي /وام:

أنجزت بلدية دبي مشروع دراسة جودة مياه الخور في دبي بكلفة تزيد عن ثلاثة ملايين درهم بهدف دراسة مشاكل نوعية المياه في الخور ومعالجتها ووضع برنامج مراقبة يعمل على توفير بيئة صحية سليمة في مياه الخور.

وتم ضمن هذا المشروع الذي أنجز مؤخرا عمل تصميم نموذج حاسوبي ثلاثي الأبعاد يغطي جميع سواحل دبي باستخدام أحدث التقنيات العلمية المتطورة.

ويعمل المشروع على دراسة خواص المياه في المنطقة الساحلية وتزويد الموقع الإلكتروني لبرنامج مراقبة شواطئ دبي بالبيانات الخاصة بالشواطئ العامة في دبي.

وجرى تدريب المهندسين البحريين العاملين في قسم إدارة الشواطئ ببلدية دبي على دراسة خصائص الترسبات في المنطقة الساحلية بإمارة دبي وعمل نموذج لجودة مياه الخور تحت إشراف إحدى الشركات العالمية .

فيما التقى برئيس الوزراء المصري

9.4 مليار جنيه مصري قيمة استثمارات الأمير الوليد في جمهورية مصر العربية

القاهرة / متابعة/ فراس اليافعي:

عقد صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة بحضور معالي وزير الزراعة المصري أمين أباظة بمقر وزارة الزراعة في القاهرة يوم أمس الأحد ،مؤتمرا صحفيا حول مشروع توشكى العملاق لمناقشة خطة تطوير المشروع وتسليط الضوء على جوانب المشروع الاستثمارية والتقنية. وكان في استقبال الأمير الوليد بن طلال سفير المملكة العربية السعودية في مصر معالي السفير الأستاذ هشام محي الدين ناظر، الذي اصطحبه لمقر المؤتمر الصحفي ومن ثم للاجتماع مع دولة معالي رئيس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف.

وأكد الأمير الوليد التزامه وأيمانه التام بمشروع توشكى العملاق وبما يعود به المشروع من فائدة على الاقتصاد المصري حيث سيساهم بتثبيت مصر كدوله زراعية من الطراز الأول على المستوى العالمي. كما أكد سمو الأمير الوليد أنه ليس من الوارد إطلاقا الإنسحاب من المشروع الذي يتضمن الخطة الكبرى لإستصلاح أرض توشكى كاملة، واستمرارية دعم أهداف المشروع التي وضعت له منذ البداية وتتماشى مع توجه جمهورية مصر العربية حكومة وشعبا.

وقد تطرق الأمير الوليد لبعض النقاط التي تداولتها بعض وسائل الإعلام المصرية حول مشروع توشكى، ورد عليها سموه كما يلي:

مشروع توشكى مشروع زراعي ضخم ومساحة الأرض التي ستقوم باستصلاحها شركة المملكة للتنمية (كادكو) شاسعة، وقد تم تأسيس شركة كادكو تحت قانون الإستثمار الخاص في المناطق الحرة – رقم القانون ٨ الصادر في عام ١٩٩٧– الذي يستوجب من الشركة تصدير ٥٠٪ من إنتاجها. وحيث أن أحد الأهداف الأساسية من المشروع هو التصدير للخارج والدول المستوردة تضع معايير للجودة، فإن أي مشروع عملاق بحجم مشروع توشكى يقوم بمراحل تجريبية للارتقاء بالمنتج الزراعي لمطابقة معايير الجودة المطلوبة. وتأخذ المرحلة التجريبية حوالي الثلاث سنوات وتكون على مساحة محدودة، وهذا ما تم عمله فعليا ضمن المرحلة التجريبية الأولى لمشروع توشكى والتي كانت تكلفتها ٢١٩ مليون جنيه. وقد التزم الأمير الوليد وشركة كادكو بتطوير المرحلة الثانية من المشروع الذي يمثل ٢٠ ألف فدان بتكلفة ٤٣١ مليون جنيه وذلك ليصبح إجمالي المرحلتين الأولى والثانية ٦٥٠ مليون جنيه. وستكون المرحلة الثانية عبارة عن توسيع نطاق محاصيل المرحلة التجريبية من فواكه وخضروات إضافة إلى إنتاج الأعلاف للمواشي. وفي الوقت ذاته، يتم دراسة المرحلة الثالثة وهي عبارة عن مرحلة صناعة الأغذية (Agro-industrial) ومن الطبيعي فإن تلك المرحلة ستوفر فرص توظيف ثابتة وغير مؤقتة، وأن عوائدها الإستثمارية أعلى بكثير من الإستثمار في الزراعة الأولية. والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٥م، قامت شركة كادكو بتصدير منتجاتها لأربع دول أوروبية وهي فرنسا، وبريطانيا، وسويسرا وبلجيكا وقد نالت المنتجات استحسان هذه الدول المستوردة.

وتساهم استثمارات الأمير الوليد في مصر بدعم المواطنين المصريين عن طريق توظيف آلاف من الكفاءات المحلية وتطويرها، وقد طالت جمهورية مصر العربية مساهمات عدة من سموه خلال السنوات العشر الماضية لمساندة الشعب المصري الشقيق في أوقات المحن والكوارث الطبيعية من جهة، ولدعم مشاريع ثقافية واجتماعية من جهة أخرى.

وقد شملت مساهمات سموه الإنسانية لجمهورية مصر:

تبرع بأكثر من ٣,٧ مليون جنيه لأسر ضحايا حريق قطار الصعيد بمعدل ١٠ آلاف جنيه لأسرة كل فقيد،

أكثر من ٣٥٥ ألف جنيه لأسر ضحايا انقلاب سيارة بمحافظة كفر الشيخ،

مليون جنيه لأسر ضحايا و المنكوبين في الزلزال الذي ضرب القاهرة،

١٥٠ ألف جنيه مصري لأسر ضحايا حادث الاصطدام الذي وقع شمال المملكة العربية السعودية وأسفر عن وفاة ١٥ مصريا،

تبرع لعائلات ضحايا الإرهاب في شرم الشيخ حيث قدم ٤٩ شيك يبلغ قيمة كل منها ١٠٠ ألف جنية بما مجموعه ٥ مليون جنيه،

مليون جنيه لجمعية الهلال الأحمر،

٦٧٥ ألف جنيه للهلال الأحمر المصري،

أكثر من مليون جنيه لجمعيات خيرية متفرقة.

أما بالنسبة لدعم المشاريع الثقافية والإجتماعية فقد شملت مساهماته:

تبرع بمبلغ مليون جنيه لمكتبة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في الإسكندرية،

مليون جنيه لجمعية جيل المستقبل،

مليون جنيه لحملة السيدة سوزان مبارك لصالح الأطفال المصابين بالسرطان،

أكثر من ٣٧ مليون ونصف جنيه لإنشاء مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات والبحوث الأمريكية CASAR في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC)،

٣٧٥ ألف جنيه سموه برعاية الملتقى الإقتصادي الثاني لسيدات الأعمال العرب وذلك استجابة لطلب الشيخة حصة سعد العبدالله الصباح رئيسة المجلس الذي أقيم في القاهرة تحت شعار (الإستثمار في ظل السلام).